اقتصاد

سياسات متناقضة لعملاقي الاقتصاد

لندن ـ **العربي الجديد**

تسير كل من الولايات المتحدة الأميركية والصين في اتجاهين مختلفين لإنقاذ اقتصاديهما من الخراب الذي أحدثه فيروس كورونا. ففي حين يذهب البنك المركزي الأميركي نحو التشديد النقدي ورفع سعر الفائدة، يتوسع البنك المركزي الصيني في دعم الاقتصاد واعتماد الأدوات النقدية التيسيرية.

وتتباين أدوات عملاقي الاقتصاد بوضوح. فقد حذر المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي)، في بيان مساء الأربعاء، من أن «الاقتصاد الأميركي لا يزال يعتمد على مسار الفيروس». فقد أوجد الوباء مجموعة مزعجة من قيود العرض والطلب التي دفعت التضخم إلى أعلى مستوى له في 40 عاماً، وأشار الفيدرالي إلى أنه «سيكون من المناسب قريباً» البدء في رفع أسعار الفائدة، لكنه توقف عن اتخاذ إجراءات فورية. الاتجاه هو رفع الفائدة في مارس/ آذار المقبل والتوقعات اجراء 4 زيادات في 2022، ويقول دانييل دي مارتينو بوث، الرئيس التنفيذي والمدير الاستراتيجي لشركة «كويل أنتلجنس» البحثية، إنه «من غير المرجح أن تؤدي التقلبات الأخيرة في السوق إلى تحويل البنك المركزي عن استراتيجيات رفع أسعار الفائدة وخفض الميزانية العمومية التي كان يقوم بها منذ أشهر».

ويشرح بوث في حديث مع «واشنطن بوست»: «مجلس الاحتياطي الفيدرالي يواجه أهون الشرين: تنفيذ تدابير السياسة اللازمة لكبح جماح التضخم المتزايد، أو المخاطرة بالحد من النشاط التجاري وسحب الأموال من اقتصاد متباطئ بالفعل. التضخم هو أكبر مخاوف الاحتياطي الفيدرالي في الوقت الحالي».

في المقابل، تحول بنك الشعب الصيني، على عكس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، إلى اعتماد التحفيز لحماية أكبر محرك نمو في العالم من ركود العقارات، وللخروج من تبعات الإغلاق وارتفاع تكاليف الاقتراض العالمية.

ويتمتع بنك الشعب الصيني باستقلالية جديدة لم يكن من الممكن تصورها قبل عقد من الزمان، والتي قد تكون حاسمة في الحفاظ على توسع الصين فوق 5 في المائة هذا العام. وأدت عقود من الإصلاح إلى تحركات أكثر حرية للسيطرة على العملة، وإلى وضع المزيد من ضوابط رأس المال الدقيقة، ما يعني أنه حتى مع مسارعة بنك الاحتياطي الفيدرالي نحو رفع سعر الفائدة لأول مرة منذ عام 2018، يتمتع البنك المركزي الصيني بالاستقلالية للتحرك في الاتجاه الآخر. ويستعد الاقتصاد الصيني إلى جرعة ثلاثية من الدعم، من زيادة الإقراض وخفض تكاليف الاقتراض وربما خفض سعر اليوان، الذي من شأنه أن يعزز الصادرات، وفقاً لتقرير نشرته وكالة «بلومبيرغ» الأميركية. وقام بنك الشعب الصيني بالفعل بالدفعة الأولى لخفض أسعار الفائدة، ويتوقع معظم الاقتصاديين المزيد في المستقبل. وفقاً للمعايير الصينية، الهدف هو منع استمرار الانزلاق في النمو أكثر من دفع عجلة تسارع النمو. وإذا تمكن المركزي الصيني من تحقيق ذلك، فإن التحفيز يجب أن يعوض، على الأقل، بعض العبء على النمو العالمي من تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي.

يأتي ذلك في الوقت الذي تظهر توقعات صندوق النقد الدولي أن الصين مستعدة للمساهمة بأكثر من ربع الزيادة الإجمالية في الناتج المحلي العالمي حتى عام 2026، متجاوزة حصة الولايات المتحدة البالغة 19 في المائة تقريباً.

(Getty)

قفزة الأرباح الصناعية للصين

أظهرت بيانات رسمية من الهيئة الوطنية للإحصاء، أمس الخميس، أن أرباح الشركات الصناعية الكبرى في الصين ارتفعت بنسبة 34,3 في المائة على أساس سنوي في عام 2021 مع استمرار تعافي الإنتاج الصناعي. وذكرت البيانات أن الشركات الصناعية التي لا تقل العائدات السنوية لكل منها عن 20 مليون يوان (حوالي 3,16 ملايين دولار)، سجلت أرباحا بقيمة 8,71 تريليونات يوان في العام الماضي. وكانت الأرباح الصناعية للعام الماضي بأكمله أعلى بنسبة 39,8 في المائة من مستوى 2019، مما يضع متوسط النمو السنوي لعامي 2020 و2021 عند 18,2 في المائة. وفي عام 2021، ارتفعت الإيرادات المجمعة للشركات المذكورة بنسبة 19,4 في المائة على أساس سنوي.

أخبار

سعر النفط يتجاوز 90 دولارًا للبرميل

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات الخميس وتجاوز سعر خام «برنت» حاجز 90 دولارًا، مع متابعة التوترات في شرق أوروبا، وبعد اجتماع السياسة النقدية لدى الاحتياطي الفيدرالي. وفي وقت سابق من اليوم تراجعت الأسعار

من أعلى مستوى منذ أكثر من 7 سنوات، بعدما أعلن الفيدرالي أنه سيبدأ قريبًا رفع سعر الفائدة لكبح التضخم، مما أدى إلى تقويض شهية المستثمرين نحو الأصول الخطرة ومن بينها السلع. وارتفعت أسعار النفط منذ بداية 2022 مع استمرار التعافي في استهلاك الطاقة، وتسبب الارتفاع في تأجيج الضغوط التضخمية في أنحاء العالم مما دفع الاحتياطي الفيدرالي للتلميح بأنه سيبدأ رفع الفائدة على الدولار من مارس.

بايدن يواجه تحديات تنويع إمدادات الطاقة إلى أوروبا

قال البيت الأبيض الأربعاء إنه يواجه تحديات في العثور على مصادر بديلة لإمدادات الطاقة إلى أوروبا إذا غزت روسيا أوكرانيا وتعطلت تدفقات الطاقة من روسيا، لكنه أضاف أنه سيواصل المحادثات مع شركات ودول. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي للصحافيين عندما سئلت عن تقارير بأن الصناعة ليس لديها طاقة فائضة تذكر لتقديم إمدادات الطاقة المطلوبة، «لا شك أنه توجد تحديات لوجستية، خصوصا في نقل الغاز الطبيعي». وأضافت قائلة «ذلك جزء من مناقشاتنا مع الكثير من الشركات والدول، لكن هذه المحادثات مستمرة ونحن لا ننوي الفشل».

استثمار 26 مليار دولار في السيارات الكهربائية

أعلنت شركات «رينو» و«نيسان موتور» و«ميتسوبيشي موتورز» عن ضخ استثمارات مشتركة في مجال السيارات الكهربائية، كجزء من دفعة بقيمة 23 مليار يورو (26 مليار دولار) مع سعي التحالف إلى المنافسة في هذا المجال. وستنفق الأموال على مدى خمس سنوات على منصات التصنيع المشتركة والبطاريات وأنظمة التشغيل. وحسب بيان الشركات فإنها ستزيد عدد المنصات المشتركة للمركبات الكهربائية إلى خمس بدلاً من أربع، وبحلول عام 2030 سيكون لديها خط سيارات كهربائية مجمع يضم 35 مركبة. وقال رئيس رينو، جان دومينيك في بيان: «هذه استثمارات ضخمة لا يمكن لأي من الشركات الثلاث القيام بها بمفردها».

بنوك سويسرا تتحوط ضد المخاطر العقارية

أمرت الحكومة السويسرية البنوك بالاحتفاظ برأس مال إضافي كحاجز ضد المخاطر الناجمة عن زياده أسعار العقارات. ووفق القرار فإن البنوك ستضطر إلى الاحتفاظ بنسبة 2,5% إضافية من الأصول المُرجحة للمخاطر المرتبطة بالرهون العقارية اعتباراً من سبتمبر/أيلول.

قيمة البيتكوين والإيثريوم قد تتجاوز الذهب في 2030

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهر تقرير بحثي لشركة «آرك إنفست» الاستثمارية، التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، رؤية متفائلة لأسعار أشهر عملتين مشفرتين وهما البيتكوين والإيثريوم بنهاية هذا العقد، وتوقع وصول سعر البيتكوين إلى مليون دولار والإيثريوم عند 180 ألف دولار. وتأتي هذه التوقعات الحديثة في الوقت الذي شهدت فيه أسعار العملات المشفرة تراجعا ملحوظا في الأيام الأخيرة عقب تلميح مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) برفع سعر الفائدة بدءا من شهر مارس/آذار، وتوقع مؤسسات مالية دخول هذه العملات مرحلة البيات الشتوي والجمود خلال الفترة المقبلة مع الزيادات المتواصلة في سعر الفائدة على العملات الرئيسية. ووفق توقعات «آرك إنفست» فإن القيمة السوقية للبيتكوين والإيثريوم قد تتجاوز القيمة السوقية للذهب البالغة حاليًا حوالي 10 تريليونات دولار بحلول العام 2030. وبحسب الشركة الاستثمارية التي تديرها المستثمرة الشهيرة، كاثي وود، فإن سعر البيتكوين قد يصل إلى مليون دولار بحلول عام 2030، بينما القيمة السوقية للإيثريوم قد تسجل 20 تريليون دولار.

وقالت ياسين المنجرة المحلل لدى «آرك إنفست» في تقرير صادر هذا الأسبوع: لا تزال القيمة السوقية للبيتكوين تمثل جزءًا بسيطًا من الأصول العالمية، ومن المرجح أن ترتفع مع تبني الدول لها كعملة قانونية. وقال الاحتياطي الفيدرالي الأربعاء إنه من المرجح أن يكون من المناسب البدء في رفع سعر الفائدة قريبًا، في إشارة إلى احتمالية تحريك الفائدة في اجتماع مارس المقبل. في تطور آخر ارتفعت عمليات غسل الأموال عبر سوق العملات المشفرة في العام الماضي بنسبة 30%، مع نشاط سوق الأصول الرقمية بشكل عام.

وبحسب التقرير فإن الارتفاع الحاد في نشاط غسل الأموال في العام الماضي لم يكن مفاجئاً، نظرًا للنمو الكبير في نشاط التشفير المشروع وغير القانوني في 2021. ويشير مصطلح غسل الأموال إلى عملية إخفاء مصدر الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة عن طريق تحويلها إلى شركات مشروعة. ووفقاً للتقرير، فإن حوالي 17% من إجمالي عمليات غسل الأموال المسجلة في العام الماضي توجهت إلى تطبيقات التمويل اللامركزية، في إشارة إلى القطاع الذي يسهل المعاملات المالية المقومة بالعملات المشفرة خارج البنوك التقليدية.

تقرير

ليبيا تعود إلى الظلمة: تخريب متعمد للكهرباء

عادت ليبيا لتعاني مجدّداً من الظلمة في العاصمة طرابلس والعديد من المدن الأخرى، رغم الإنفاق الكبير على قطاع الكهرباء حسب بيانات رسمية

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

شهدت العاصمة الليبية طرابلس ومناطق ليبية عديدة، انقطاعاً في التيار الكهربائي، استمر أكثر في المناطق النائية إلى عشر ساعات يومياً، فيما أعلنت وزارة المالية بحكومة الوحدة الوطنية بأن الإنفاق من باب الطوارئ للعام 2021 بلغ 2,50 مليار دينار (نحو 550 مليون دولار) على مشاريع الشركة العامة للكهرباء، وقال مدير الإعلام بالشركة العامة للكهرباء، لطفي عزمه، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن طرح الأحمال للفترتين الصباحية والمسائية نتيجة لانخفاض الطاقة المنتجة من محطات الإنتاج وزيادة الطلب على الطاقة والاستهلاك المفرط وعدم الترشيد في استهلاك الطاقة من قبل المستهلكين. وأضاف أن هناك عجزاً في إنتاج الشركة العامة للكهرباء.

تخريب متعمد

وكانت الشركة العامة للكهرباء أعلنت عن سرقة 4200 متر أسلاك ضغط عال بمناطق مختلفة، فيما لا تزال ظاهرة سرقة الأسلاك الكهربائية ترهق كاهلها، وتتسبب في ضعف أداء شبكة التوزيع فضلاً عن عمليات التخريب المتعمدة لبعض المحطات لمجموعات خارجة عن القانون في مناطق الجبل الغربي وضواحي العاصمة طرابلس، حسب مصادر لـ«العربي الجديد». وتنفق ليبيا سنويا 800 مليون دينار (178 مليون دولار)، لدعم الكهرباء في البلاد، بحسب تقديرات حكومية، في حين لا يسدد المواطنون فواتير الكهرباء منذ عام 2011. وكانت معدلات الجباية لرسوم الكهرباء تناهز 300 مليون دينار خلال عام 2010 (219 مليون دولار بسعر الدينار في هذا التوقيت).

لجوء المواطنين للمولدات

ويلجأ بعض سكان ليبيا، في ظل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، إلى المولدات الكهربائية التي تعمل على البنزين، وترتفع كلفة المولد الواحد إلى ما يقارب 500 دولار، بسبب الطلب المتزايد عليها، خصوصا خلال فترة الشتاء والصيف.

وتبلغ تسعيرة الكيلووات للاستهلاك المنزلي قرشين وبالنسبة للاستهلاك التجاري 6,2 قروش للكيلو (الدينار = 100 قرش). ويبلغ سعر صرف الدولار الأميركي 4,48 دنانير رسمياً. وقال المواطن عز الدين الحامدي من منطقة الجبل الغربي لـ«العربي الجديد» إن الكهرباء تنقطع عن المنطقة أكثر من عشر ساعات يوميا منها 7 ساعات في النهار والباقي في الليل مما يزيد المعاناة على المواطنين، وفي ظل نقص الكيروسين يلجأ أغلب السكان في تلك المناطق للحطب لغرض التدفئة ودرجة الحرارة تصل إلى صفر ليلا. وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة قال خلال شهر مارس/آذار من العام الماضي إن أزمة الكهرباء سوف تحل بشكل نهائي خلال عشرة أشهر.

800

تنفق ليبيا سنويا 800 مليون دينار (178 مليون دولار)، لدعم الكهرباء، بحسب تقديرات حكومية، فيما لا يسدد المواطنون فواتير الكهرباء منذ عام 2011.

معاناة القطاع

ويعاني قطاع الكهرباء في ليبيا من أزمات عديدة أدت إلى تهالك جزء كبير من الشبكة وتكرار انقطاع الكهرباء. وكان ديوان المحاسبة الليبي (حكومي)، ذو الدور الرقابي، قد انتقد في وقت سابق الإدارة السيئة للشركة العامة للكهرباء ومشاريعها غير المنجزة وكذلك استثماراتها. وتواجه شركة الكهرباء ضعف وتهالك البنى التحتية منذ عشرة أعوام، بينما هناك حاجة في معظم المحطات إلى عمليات صيانة واسعة النطاق، إلا أن الإدارات المتعاقبة في الشركة لم تستطع إنجاز هذه المهمة.

وتعرضت عشرات خطوط التوتر العالي لنقل التيار الكهربائي للتدمير خلال الهجوم الذي شنّه اللواء المتقاعد خليفة حفتر على العاصمة طرابلس بين إبريل/ نيسان 2019 ويونيو/ حزيران 2020.

وأدت مغادرة شركات أجنبية البلاد إلى تأخر تشييد منشآت جديدة. وبالتوازي، تزدهر التجارة في أسلاك النحاس المسروقة التي تباع في السوق السوداء، حسب مصادر لـ«العربي الجديد». ويؤكد الباحث الاقتصادي، وئام المصراتي، أن مشكلة الكهرباء من الصعب حلها على المدى القصير. وقال المصراتي لـ«العربي الجديد» إن المشكلة في سوء الإدارة وصرف الأموال عبر تعاقدات هنا وهناك، مشيراً إلى أن الكهرباء تحتاج إلى خطة مدروسة لرفع الطاقة الإنتاجية للشبكة مع اتخاذ خطوات أخرى للمشاريع الاستثمارية المتوقفة ومعالجة ملفات الفساد.

الاستيراد لتخفيف العجز

وفي إطار محاولات الحكومات المتعاقبة لتغطية العجز في الكهرباء، اتجهت للاستيراد من الدول المجاورة. وكانت مصادر أكدت لـ«العربي الجديد» في تصريحات سابقة، قيام وزارة الكهرباء المصرية، بإعداد تصور كامل لرفع قدرة خط الربط الكهربائي القائم بين مصر وليبيا، والذي تقدر طاقته الحالية بـ240 ميغاوات، ليصل إلى 500 ميغاوات كمرحلة أولى، وذلك ضمن الخطط المصرية للحصول على حصة كبيرة من عملية إعادة إعمار ليبيا، لإنعاش الاقتصاد المصري. كما أعلنت الجزائر في وقت سابق استعدادها لتصدير الطاقة الكهربائية إلى ليبيا، والربط الكهربائي بين البلدين عبر تونس.

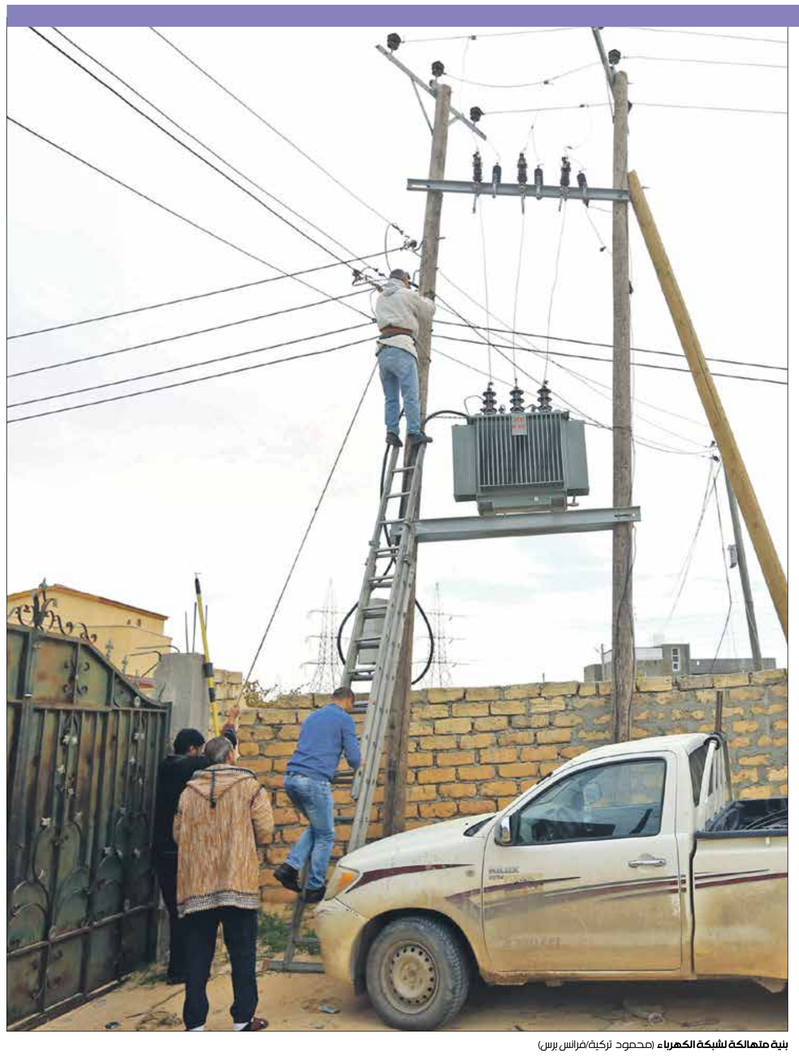

بنية متهالكة لشبكة الكهرباء (محمود تركية/فرانس برس)

تونس

مصير غامض لموظفي «مكافحة الفساد»

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يواجه موظفو هيئة مكافحة الفساد مصيرا مجهولا بعد أن أوصدت سلطات تونس أبواب الهيئة منذ شهر أغسطس/ آب الماضي، وأحالت العاملين فيها إلى إجازات قسرية لا يعرفون تاريخ نهايتها. وواصل أمس الخميس، موظفو الهيئة اعتصامهم المفتوح بأحد المقرات المركزية والذي بدأوه يوم الثلاثاء الماضي، مطالبين بتوضيح مصيرهم المهني بعد أن توجهوا بمراسلات عديدة إلى رئاسة الحكومة بحثاً عن ردود لتساؤلاتهم غير أنهم لم يحصلوا على أي إجابة. ويؤكد الموظفون في هيئة مكافحة الفساد بحكومة نجلاء بودن، أن عدم تجديد عقودهم يجعل مصائرهم في مهب الرياح.

صمت رسمي

وقال المتحدث باسم موظفي الهيئة عادل العبيدي، في تصريح لـ«العربي الجديد» إن أكثر من 150 موظفاً يعملون في المقر المركزي بالعاصمة والمقرات الجهوية في باقي المحافظات انتهت عقودهم بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، غير أنهم لا يعرفون إذا كانوا سيواصلون عملهم أم جرى الاستغناء عنهم بسبب الصمت الرسمي إزاء ملفهم.

وأفاد العبيدي أنه منذ الإذن بإخلاء مقر المقر المركزي لهيئة مكافحة الفساد في شهر أغسطس/ آب الماضي وأصل الموظفون الحصول على رواتبهم دون مباشرة العمل مع الاكتفاء بتشغيل مصالح التصريح بالمكاسب فقط.

وأضاف أن «أكثر من 150 موظفاً بالإدارات المركزية والجهوية للهيئة تربطهم عقود محددة الأجل انتهت بتاريخ 31 ديسمبر 2021 ولا يعرفون مصيرهم حاليا». وأفاد أيضا أن في مقرات الهيئة نحو 140 ألف تصريح بالمكاسب لكبار الموظفين والمسؤولين المطالبين بالتصريح، معتبرا أن هذه الوثائق في غاية الأهمية ويتعين توفير الحماية لها داخل المقرات. كذلك قال المتحدث باسم موظفي الهيئة، أن المدير الإداري والمالي المكلف بتسيير المرفق منذ إخلائه من الموظفين راسل رئاسة الحكومة عدة مرات لإعلام المكلف بالملفات الاجتماعية بهذه الوضعية إلا أنه لم يحصل على أي رد بخصوص تجديد العقود. وفي أغسطس الماضي أصدر الرئيس التونسي قيس سعيّد أمرا بإنهاء مهام الكاتب العام للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنور بن حسن، على أن يتولى المكلف بالشؤون الإدارية والمالية في الهيئة تصريف الأعمال بشكل مؤقت. وكانت قوات الأمن قد اخلت مقر الهيئة، وأخرجت جميع الموظفين العاملين في المبنى، دون تحديد أسباب هذا الإجراء.

تفاقم الفساد

ولم يتضح سبب إغلاق مقر الهيئة المكلفة بقانون صدر عام 2011 بتعقب الفساد في مؤسسات الدولة وإحالة المخالفات إلى القضاء، كما لم توضّح الرئاسة التونسية أسباب إصدار هذا القرار. وتختص هيئة مكافحة الفساد بجمع الملفات واستقبال الشكاوى المتعلقة بشبهات الفساد وتقديمها إلى القضاء. وتعاني تونس من ارتفاع منسوب الفساد الذي يكلف اقتصادها أكثر من مليار دولار سنويا نتيجة تفشي شبكات التلاعب بالمال العام وتراجع سلطة المراقبة الحكومية، فيما تحيل الهيئة سنويا على أنظار القضاء المالي مئات الملفات والشكاوى التي يودعها مبلغون أو تكشفها المهمات الرقابية لمصالح الرقابة العامة.

وتم إنشاء الهيئة عام 2011 خلفا للجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة التي أنشئت مباشرة بعد الثورة التي أطاحت الرئيس السابق زين العابدين بن علي. وكان يفترض وفق دستور 2014 أن تعوّض هيئة مكافحة الفساد بالهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، غير أن البرلمان أخفق في انتخاب أعضائها في ثلاث مناسبات فيما يرجئ تعليق أعمال البرلمان إحداث الهيئة الجديدة إلى سنوات قادمة.

مظاهرة سابقة تطالب بمحاسبة الفاسدين (الأناضول)

أخبار العرب

الجزائر: دعوة المستوردين لتقديم برامجهم التقديرية

دعت وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية، أمس الخميس، المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال استيراد البضائع الخام، إلى تقديم برامجهم التقديرية السنوية للاستيراد. وحسب وكالة الأنباء الجزائرية، يأتي هذا الإجراء تطبيقاً للمادة الـ 15 من دفتر الأعباء المتعلق بالتزامات الشركات التجارية التي تمارس نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات الموجهة لإعادة البيع على حالتها وفق القانون المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية. وحددت الوزارة تاريخ 15 فبراير/ شباط المقبل كآخر أجل لتقديم البرنامج السنوي التقديري بالنسبة إلى الشركات الحائزة شهادة إثبات احترام الشروط المطلوبة لممارسة نشاط استيراد المواد الأولية والمنتجات الموجهة لإعادة البيع على حالتها. وبعد هذا التاريخ، تعتبر كل شهادات الإثبات غير المرفقة ببرنامج سنوي تقديري ملغاة، وفق البيان.

دبي: غرامة ضخمة على مؤسس ابراج منهارة

فرضت سلطة دبي للخدمات المالية غرامة قدرها نحو 136 مليون دولار على عارف نقوي، مؤسس مجموعة أبراج للاستثمار المباشر، ومنعته من القيام بأي نشاط في المركز المالي في الإمارة، بسبب أخطاء جسيمة تتعلق بالشركة. وقالت السلطة إن نقوي اعترض على ما توصلت إليه، وإن الطرفين سيلجآن الآن إلى محكمة المركز المالي. وأضافت سلطة دبي للخدمات المالية في بيان على موقعها إن العقوبة المالية ستعلق لحين صدور قرار المحكمة، في حين أن الحظر على ممارسة النشاط سيظل سارياً.

وقالت سلطة دبي إن نقوي شارك عن علم في تضليل المستثمرين في ما يتعلق بإساءة استخدام أموال أبراج للاستثمار المحدودة، وهي شركة مسجلة في جزر كايمان لم تعتمدها سلطة الخدمات المالية. وأضافت أن الغرامة الكبيرة المفروضة على نقوي تعكس جسامة هذه المخالفات، وهي مبنية على دخله من مجموعة أبراج. كذلك فرضت السلطة غرامة قدرها 1,2 مليون دولار على وقار صديقي، المدير السابق للأبراج.

تقارير عربية

تعويل

إقبال العراقيين على الاقتراض ينعش القطاع الخاص

بغداد ـ **عمار حميد**

في ظل تزايد نسبة البطالة في العراق، توجهت الحكومة العراقية إلى دعم القطاع الخاص من خلال تقديم القروض الميسرة وما تعرف بالمبادرات المالية لدعم الشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأعلن البنك المركزي العراقي، الأسبوع الماضي، مضاعفة مخصصات مبادرته المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في إطار محاولة الحد من مستويات البطالة المرتفعة. وقال البنك المركزي في بيان، إنه زاد حجم مبادرته لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة البالغة تريليون دينار، لتصبح تريليوني دينار، (الدولار = 1456 ديناراً). وخفّض البنك المركزي أخيراً قيمة الفائدة الممنوحة على تلك القروض. وقال إن الخطوة تأتي لمراعاة الظروف الاستثنائية الحالية التي تتعلق بالجانب المالي والاقتصادي وتداعيات جائحة كورونا، مبيناً أن فائدة قروض المشاريع للقطاع الخاص خُفضت إلى 1% بدلاً من 2% وقروض الإسكان من 4 إلى 2%.

> الحكومة تستهدف تخفيف البطالة عبر توسيع القروض

دعم القطاع الخاص

في حديث مع «العربي الجديد»، قالت عضو البرلمان العراقي السابق والمختص بالشؤون الاقتصادية نجيبة النجيبي، إن «الحكومة العراقية أجرت دراسات اقتصادية لدعم القطاع الخاص من طريق القروض، باعتبارها باباً مهماً لدعم الاقتصاد العراقي». وأوضحت أن «الحكومة منذ عام 2015 وضعت خطة قروض أنفقت خلالها نحو 6 تريليونات دينار عراقي شملت مشاريع في القطاع الزراعي والصناعي والعقاري». وأضافت أن «القروض تنوعت ما بين صغيرة لا تزيد على 50 مليون دينار، ومتوسطة تراوح ما بين 100 إلى 200 مليون دينار، وكبيرة تبدأ من مليار دينار وأكثر، لتطوير عمل القطاع الخاص، ليكون عصباً رئيسياً في مجال استراتيجية التخفيف من الفقر والبطالة في البلاد ومشاركة القطاع العام المسؤولية، وخصصت قروضاً للعراقيين كافة، بما فيها قروض للإسكان وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي سياق ذلك، شدد المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح، على ضرورة إعادة توجيه التمويل الحكومي لسد احتياجات القطاع الخاص. وقال صالح في تصريح صحافي له إن «الاهتمام بالقطاع الخاص وتمويله الحكومي بالقروض الميسرة كمبادرة البنك المركزي العراقي الاستثنائية في التمويل الإسكاني الميسر للقطاع الأهلي التي بلغت نحو ثلاثة تريليونات دينار، حفز وسيحفز نشاط السكن الإجمالي».

لكن الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، قالت في حديث مع «العربي الجديد» إن «القطاع الخاص منذ عام 2003 ولغاية اللحظة يعاني من الإهمال، رغم حديث الجهات المعنية عن دعم هذا القطاع الحيوي والمهم، لكن للأسف الشديد لا يوجد أي دعم حقيقي للنهوض بواقع القطاع الخاص، بسبب العقليات التي تدير العملية الاقتصادية، لكونها لا تؤمن بشراكة القطاع الخاص، مشيرة إلى أن الدعم اقتصر على المشاريع الاستثمارية التابعة لشخصيات معينة وتمتنفذة داخل هذا القطاع المهم».

وأوضحت أن «الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي أطلقت الكثير من المبادرات لدعم القطاع الخاص من خلال تقديم القروض بمختلف أنواعها، ولكن في حقيقة الأمر أغلبها تنفق بشكل خاطئ بسبب آليات الإقراض التي ما زالت تدور في ذات الدوامة من الروتين والبيروقراطية وعدم فهم البعد الحقيقي لآليات القرض الصحيح».

حزمة مبادرات

وكانت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، قد أعلنت في العام الماضي إعداد حزمة مبادرات وقوانين جديدة تهدف إلى تطوير عمل القطاع الخاص ليكون عصباً رئيسياً في مجال استراتيجية التخفيف من الفقر والبطالة في البلاد ومشاركة القطاع العام المسؤولية، وخصصت قروضاً للعراقيين كافة، بما فيها قروض للإسكان وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وفي سياق ذلك، شدد المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح، على ضرورة إعادة توجيه التمويل الحكومي لسد احتياجات القطاع الخاص. وقال صالح في تصريح صحافي له إن «الاهتمام بالقطاع الخاص وتمويله الحكومي بالقروض الميسرة كمبادرة البنك المركزي العراقي الاستثنائية في التمويل الإسكاني الميسر للقطاع الأهلي التي بلغت نحو ثلاثة تريليونات دينار، حفز وسيحفز نشاط السكن الإجمالي».

لكن الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم، قالت في حديث مع «العربي الجديد» إن «القطاع الخاص منذ عام 2003 ولغاية اللحظة يعاني من الإهمال، رغم حديث الجهات المعنية عن دعم هذا القطاع الحيوي والمهم، لكن للأسف الشديد لا يوجد أي دعم حقيقي للنهوض بواقع القطاع الخاص، بسبب العقليات التي تدير العملية الاقتصادية، لكونها لا تؤمن بشراكة القطاع الخاص، مشيرة إلى أن الدعم اقتصر على المشاريع الاستثمارية التابعة لشخصيات معينة وتمتنفذة داخل هذا القطاع المهم».

وأوضحت أن «الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي أطلقت الكثير من المبادرات لدعم القطاع الخاص من خلال تقديم القروض بمختلف أنواعها، ولكن في حقيقة الأمر أغلبها تنفق بشكل خاطئ بسبب آليات الإقراض التي ما زالت تدور في ذات الدوامة من الروتين والبيروقراطية وعدم فهم البعد الحقيقي لآليات القرض الصحيح».

مبادرات لدعم الشباب والمشاريع الصغيرة (فرانس برس)

ارتفاع فائض الميزان التجاري القطري

قفز فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر، والذي يمثل الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات، بنحو 198,9 في المائة خلال ديسمبر/كانون الأول الماضي، على أساس سنوي، بينما سجل زيادة بنحو 4,7 في المائة على أساس شهري مقارنة مع نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وقال جهاز التخطيط والإحصاء في بيان نقلته وكالة الأنباء القطرية «قنا»، أمس الخميس، إن فائض الميزان التجاري للدولة وصل إلى 25,7 مليار ريال (7 مليارات دولار تقريبا) في ديسمبر الماضي مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدره 17,1 مليار ريال، مقارنة مع ديسمبر 2020، في حين زاد نحو 1,2 مليار ريال تقريباً مقارنةً مع شهر نوفمبر من العام 2021. وتفيد البيانات بأن قيمة الصادرات القطرية بلغت 35,6 مليار ريال قطري تقريباً في ديسمبر.

المغرب

مطالب بـ«السيادة الدوائية» بعد كورونا

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يطالب المستثمرون في قطاع الأدوية بتكريس الأفضلية الوطنية التي تعطي الأولوية للمنتجين المحليين في مجال تصنيع الأدوية التي كشفت الجائحة ضرورة تشجيعها لتحقيق السيادة الدوائية التي تتطلب زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الواردات.

ويتطلع المغرب، كما تجلى من مؤتمر مساء أول من أمس، بالدار البيضاء حول السيادة الدوائية، إلى مضاعفة رقم مبيعات الأدوية، مع استبدال واردات بمنتجات مصنعة محلياً في سياق تكريس السيادة الدوائية، في الوقت نفسه الذي يرنو إلى تشجيع التصدير إلى القارة السمراء وأوروبا.

ذلك طموح حفزته لدى الفاعلين في قطاع الأدوية خلال الفترة الأخيرة، الأزمة الصحية التي كشفت عن ارتهان المملكة في جزء من حاجاتها من الأدوية لخارج.

ولا تمثل صناعة الأدوية في المغرب سوى 1,5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، حيث تراجعت مساهمتها في السوق المحلية العشرين عاما الأخيرة من 80 في المائة إلى 45 في المائة.

وذهبت رئيسة الفيدرالية الوطنية للصناعة الدوائية، لمياء التازي، إلى أن القطاع يتطلع إلى مضاعفة رقم المعاملات في أفق 2026 من 1,6 مليار دولار إلى 3,5 مليارات دولار، وهو ما يبقى رهيناً بالإنتاج المحلي، بما له من تداعيات على فرص العمل.

وأكدت أنه يمكن الفاعلين الذين يمثلون أربعين علامة في السوق المغربية، عبر تفعيل سياسة استبدال الواردات بالتصنيع المحلي التخفيف عن فاتورة المشتريات من الخارج، عبر توفير أدوية محلياً بقيمة 310 ملايين دولار. وتؤكد التازي أن الفاعلين المغاربة يتوافرون على حوالى نصف قدراتهم الإنتاجية الذي يمكن تسخيره من أجل زيادة الإنتاج، بهدف توفير الأدوية للسوق المحلية والتصدير.

تذهب المديرة العامة لشركة الأدوية «فارما 5»، مريم لحلو الفيلالي، إلى أن المغرب يتوافر على خبرة كبيرة في مجال الأدوية، حيث يحتل المركز الثاني في القارة الأفريقية، غير أن التصدير يبقى دون التطلعات.

وسجلت أن الصادرات لا تتعدى 10 في المائة، ما يدفع لمياء التازي بدورها إلى التأكيد أنه يمكن رفع الصادرات من 110 ملايين دولار إلى 1,1 مليار دولار في العشرة أعوام المقبلة.

واعتبرت الفيلالي أنه من أجل تحقيق هدف السيادة الدوائية، يفترض التوجه نحو تكريس مبدأ الأفضلية الوطنية الذي يقوم على إعطاء الأولوية للمنتجين المحليين في الصفقات العمومية.

وترى أنه رغم ارتفاع التكاليف، مثل تلك ذات الصلة بالطاقة، يعتبر القطاع تنافسياً، إذ رغم عدم تفعيل الأفضلية الوطنية بشكل كبير، يستطيع الفاعلون في القطاع الفوز بحوالى نصف الصفقات بالمغرب وحتى في الخارج في مواجهة الهنود والصينيين.

وأكدت أنه يجب، في ظل قدرة الصناعة المحلية على ولوج السوق الأفريقية والسوق الأوروبية، تسريع منح التراخيص لعرض الأدوية في السوق وإنجاز دراسات استراتيجية من أجل فتح أسواق جديدة ودعم الترويج على الصعيد الدولي.

ويتصور الفاعلون في القطاع أنه يمكن عبر تشجيع قطاع الأدوية بالمغرب والتوجه نحو التصدير أكثر، توفير العملة الصعبة التي تبذل من أجل استيراد بعض الأدوية وإتاحة فرص عمل جديدة.

ومن جانبه، أكد المسؤول بمديرية الأدوية والصيدلة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ناجم باسماعيل أن الأزمة الصحية أبرزت أهمية تكريس السيادة الصحية والتوافر على صناعة أدوية قوية.

وأشار إلى أن كوفيد أبرز أهمية صناعة الأدوية بالمغرب، في الوقت نفسه، الذي كشفت عن الارتهان للخارج، ما فرض وضع رؤية جديدة من أجل التوافر على صناعة دوائية ومنتجات الصحة تتيح السيادة الصحية.

وشدد على أن السياسة الدوائية يجب أن تتوافر على منتجات أضحت تعد استراتيجية وحيوية للمغرب، حيث إن هذا التوجه يتيح اعادة تصنيع المغرب في هذا المجال والوطنية الاقتصادية.

وأكد أن السياسية الدوائية التي تنهجها الدولة في السياق الجديد، تقوم على تشجيع الإنتاج المحلي، وإنجاز الاستثمارات التي تراعي الحاجيات الوطنية، وتشجيع إنتاج الأدوية الجنيسة مع الحرص على إدخال تكنولوجيات صناعية جديدة.

ويشار إلى أن المغرب دخل في تحالف مع الصين من أجل تعبئة اللقاحات في مرحلة أولى للاستجابة للحاجيات المستعجلة قبل الانتقال إلى مرحلة التصنيع الذي يراد منه أن يجعل من المملكة منصة عالمية لتوفير ذلك النوع من اللقاحات.

وترى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، أن السيادة اللقاحية المناسبة على مخاطر ندرة اللقاحات والخطر المتمثل بظهور أوبئة جديدة، تندرج ضمن خريطة طريق تهدف إلى ضمان الحاجات المستعجلة من لقاحات كوفيد على المدى القريب.

أخبار العالم

تراجع الربح التشغيلي لـ«إل جي للإلكترونيات»

قالت شركة إل جي للإلكترونيات أمس الخميس، إن أرباحها التشغيلية تراجعت بنسبة 21% في الربع الرابع مقارنة بعام ماض، بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والمواد الخام، والإنفاق الأقل من المتوقع في العطلات على الأجهزة المنزلية. قالت الشركة في تقرير دوري إن أرباح التشغيل تراجعت إلى 677,7 مليار وون (563 مليون دولار) في الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول إلى ديسمبر/ كانون الأول. كانت أرباح التشغيل أقل من توقعات السوق في استطلاع أجرته يونهاب إنفومكس، الذراع المالية لوكالة يونهاب للأنباء. ولكن على النقيض من ذلك، وصلت مبيعاتها إلى أعلى مستوى ربع سنوي بلغ 21,01 تريليون وون في فترة الثلاثة أشهر، بزيادة 20,7% على العام السابق، مدعومة بنشاطها القوي في مجال الأجهزة المنزلية.

ارتفاع ارباح الشركات المملوكة للدولة في الصين

أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها وزارة المالية، أن الأرباح المجمعة للشركات المملوكة للدولة في الصين قفزت بنسبة 30,1 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 4,52 تريليونات يوان (حوالى 715 مليار دولار) في عام 2021. وحققت الشركات المملوكة للدولة 75,55 تريليون يوان من عائداتها التشغيلية العام الماضي، بزيادة 18,5 في المائة على أساس سنوي، بحسب البيانات. وارتفع إجمالي أرباح الشركات المملوكة للدولة المدارة مركزياً في الصين بنسبة 27 في المائة عن العام الأسبق، ليصل إلى 2,86 تريليون يوان، فيما بلغت إيراداتها التشغيلية 41,73 تريليون يوان تقريباً، بزيادة 17,7 في المائة على أساس سنوي. وأظهرت البيانات أنه في عام 2021، سجلت الشركات المحلية المملوكة للدولة في الصين نمواً قوياً في أرباحها وعائداتها المجمعة.

مال وسياسة

تتزايد التساؤلات حول الآثار التي سيتركها تدخل البنك المركزي التركي في السوق للسيطرة على سعر صرف الليرة، حيث تسود مخاوف على الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي يعتبر ركناً أساسياً للمتانة النقدية

الاحتياطي الأجنبي التركي

تساؤلات عن تبعات تدخل البنك المركزي

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أشار الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، نهاية عام 2021 إلى أن بلاده تمتلك ما يعادل 115 مليار دولار من احتياطي النقد الأجنبي، خلال وصف ما تتعرض له بلاده من «حرب اقتصادية» وتأكيده أن تركيا غير مدينة لصندوق النقد الدولي، بل لا تجري محادثات معه، رداً على ما قيل خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول، عن احتمال لجوء البلاد إلى الصندوق وقت هوى سعر الصرف إلى نحو 18 ليرة مقابل الدولار.

ولكن حجم الاحتياطي الأجنبي تراجع مجدداً، كما يؤكد مختصون، بعدما لجأت تركيا إلى التدخل المباشر بالسوق عبر بيع الدولار من احتياطاتها لوقف تراجع سعر الصرف، بل لا تزال حكومة أنقرة، برأي البعض، تعتمد على دولار المصرف المركزي لتوازن العرض مع الطلب المتزايد بالسوق، مستدلين على ذلك، بثبات سعر الصرف على نحو 13,5 ليرة للدولار الواحد. بذا، تتزايد المخاوف على الاحتياطي من التبديد. ويعتبر عدد من الخبراء أن أهم أهداف الحملة ضد عملتهم خلال العام الماضي (وقت تراجعت مقابل الدولار من 7,4 ليرات إلى أكثر من 13 ليرة)، كان دفع الحكومة إلى استخدام الاحتياطي، وبالتالي، إضعاف موقف تركيا الاقتصادي وربما السياسي. فهل انجرت تركيا إلى ساحة المضاربين؟

يرى أستاذ النقد مسلم طلاس خلال حديثه مع «العربي الجديد» أنه مع تراجع الموارد والقطع الأجنبي بسبب هبوط عائدات السياحة والتصدير والاستثمار، خاصة خلال عام كورونا وما تلاه، من حق تركيا وأي دولة بالعالم أن تستخدم الاحتياطي الأجنبي في مصرفها المركزي، لأن من أهداف الاحتياطي، حماية سعر العملة، فما قامت به تركيا، وفقاً لطلاس، مشروع ومتعارف عليه عالمياً وإن كان ربما الحل الأسهل.

ولكن، يستدرك طلاس قائلاً «علينا أن نتفق على أمر أولاً، هل سعر العملة الرخيصة كان هدفاً تركياً لزيادة الصادرات أم لا؟ لأنه إن كان هدفاً ضمن السياسة العامة التوسعية التي تهدف إلى جانب زيادة الصادرات الصعود بنسبة النمو خاصة قبل الانتخابات العام المقبل، فالسؤال لماذا تدخلت الدولة في السوق وخسرت المليارات؟». ويضيف: «أما إن لم تكن العملة الرخيصة هدفاً استراتيجياً للحكومة التركية، فتدخلها كما قلنا اقتصادي ومشروع». ويتابع طلاس: «لكن تظهر أسئلة أخرى كثيرة، تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة التي تدلل على نهج التوسع المالي والنقدي لتحقيق نتائج وأرقام مرتفعة. كما أن التركيز على رقم صادرات قياسي بقيمة 225 مليار دولار العام الماضي كنا نراه هدفاً رئيسياً إلى جانب نسبة النمو المرتفعة، ما يعيدنا إلى السؤال حول تعمد تركيا الوصول إلى سعر عملة رخيص». وحول أثر تراجع حجم الاحتياطي على الاقتصاد والقرار التركي، يؤكد طلاس أن الاقتصاد التركي قوي ومتنوّع، وهذه حقيقة رغم المبالغات أحياناً وعدم تسمية الأشياء بمسمياتها، كما أن الاحتياطي النقدي الحالي، لا يزال كبيرا جداً. ولكن، يختم طلاس، «لنتفق أنا ليس كل ما يجري في تركيا هو مؤامرة خارجية، لأن ذلك يعفي المسؤولين من تحمل وزر قراراتهم، وهنا أشير إلى التدخل السياسي بالقرار الاقتصادي والنقدي والذي كان له السبب الأهم بتراجع الثقة، وبالتالي تراجع سعر صرف الليرة».

بدوره، يؤكد الباحث الاقتصادي محمد كامل ديميريل لـ«العربي الجديد» أن تراجع احتياطي تركيا من العملات الأجنبية بعد خمس جلسات تدخل في السوق نهاية العام الماضي، هو نهج غير متبع في البلاد، وآخر مرة لجأت إليه تركيا على نحو محدد ومؤقت، كان عام 2014. ويتابع أنه في عام 2021 بعد التراجع المستمر بسعر الليرة التي فقدت نحو 45 في المائة من قيمتها، اضطرت تركيا للجوء إلى هذا الحل لوقف نزيف العملة، خاصة أن التراجع كان يلي قرارات لجنة السياسات بالمصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة.

ويضيف ديميريل: «كانت الأولوية في الخطط التركية، الابتعاد عن سعر الفائدة المرتفع وإن كانت له تكاليف، لأن الحكومة أصرت على تخفيض سعر الفائدة بهدف تحقيق الهدف الاقتصادي المعلن خلال عام 2023، سواء نسبة النمو أو التضخم والبطالة، بعد إخراج الإيداعات من خزائن المصارف إلى القطاعات الإنتاجية والخدمية».

ويقدر ديميريل حجم التدخل «المعلن» بنحو 9 مليارات دولار، ولكن ربما هناك تدخلات أو طرائق لم تعلنها الحكومة، كان هدفها «تلقين المضاربين درساً» وزيادة ثقة السوق والمتعاملين بالليرة التركية.

بيد أن وزير المالية التركي، نور الدين النبطي وخلال تصريحات صحافية مؤخراً، أشار إلى تراجع الاحتياطي الأجنبي بالمصرف المركزي بنحو 18 مليار دولار.

ويؤكد أستاذ المالية بجامعة باشاك شهير بإسطنبول، فراس شعبو لـ«العربي الجديد» أن تدخل المصرف المركزي «اقتصادي وسليم» خاصة خلال الأزمة التي عصفت بالليرة، ولكن الركون إلى هذا الحل يشكل مخاطر تنذر بتبديد الاحتياطي الأجنبي، لأن المضاربات لم تنته، ولا بد من استخدام أدوات نقدية ومالية متنوعة، للحفاظ على سعر الصرف، من دون مخاطر تبديد الاحتياطي أو ترك أمراض اقتصادية أخرى، بمقدمتها التضخم الذي زاد عن 36 في المائة والتوقعات أن يتعدى 40 في المائة هذا العام. وفي حين لا يستبعد شعبو استهداف الاقتصاد والعملة التركية، من مضاربين بالداخل ودول ومصارف، بل ومؤسسات التصنيف الائتماني بالخارج، يرى أن تركيا احتاطت ولم تبالغ بالتدخل المباشر، وعرفت كيف تمرر عاصفة المضاربات خلال الربع الأخير من العام الماضي، والمؤشرات اليوم تدل على تحسن بالأرقام والنسب، وبالتالي استقرار أو تذبذب بسيط بسعر الليرة التركية.

أدوات لمنع تقلبات الليرة

تشير مصادر اقتصادية تركية، لـ«العربي الجديد»، إلى «نهج مستمر» يعتمده المصرف المركزي التركي لرفع الاحتياطي الأجنبي بنحو 85 مليار دولار خلال 2022، عبر تطبيق أدوات يضمن عبرها زيادة الاحتياطي ومنع تقلبات سعر الصرف وتخفيض نسبة التضخم. ولجأت تركيا إلى طرق وأدوات مالية ونقدية «مختلطة» للرد على هبوط عملتها وزيادة التدفقات النقدية. وطرحت الأشهر الماضي جملة تدابير تهدف لحماية الإيداعات بالعملة المحلية، الليرة.

العملة التركية فقدت نحو 45% من قيمتها في 2021 (أدهم الشاه/ فرانس برس)

مساع للسيطرة على هبوط سعر العملة وخفض معدل التضخم

دول تزيد الإنتاجية بخفض أيام العمل

يخوض عدد من الدول تجربة لزيادة إنتاجية الموظفين، تقوم على خفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام، وتستند التجارب إلى نجاحات سابقة

لندن ـ **كانيا يوسف**

بدأت المملكة المتحدة تجربة جديدة هذا الشهر، تقضي بالعمل لمدة أربعة أيام في الأسبوع بدلاً من خمسة، بهدف زيادة الإنتاجية. وتستمر هذه التجربة التي تشارك فيها 30 شركة على الأقل لمدة ستة أشهر، وتطالب الموظفين بالالتزام بالحفاظ على إنتاجية لا تقل عن 100 في المائة، مقابل الحصول على يوم إجازة إضافي ومن دون أي تخفيض في الأجور. ويعني أسبوع عمل لمدة أربعة أيام، تنقل أقل ما قد يقلل من انبعاثات الكربون في المملكة المتحدة بما يصل إلى 127 مليون طن، وفقاً لمنظمة بيئية بالاتفورم لندن «حملة 4 أيام في الأسبوع».

ويقول النشطاء إنّ المزايا لا تقتصر على سحب 27 مليون سيارة من الطريق خلال ساعة الذروة، بل يصرّون أيضا على أن الوقت الإضافي خارج العمل يمكن أن يوفر الوقت لاتخاذ خيارات إيجابية بيئيًا، على سبيل المثال، القيام برحلات سيرًا على الأقدام بدلاً من السيارة. إلى جانب مجموعة كاملة من الفوائد المزعومة ومعالجة البطالة والصحة والرفاهية وحتى أزمة المناخ. فالعمل لأيام أقل، يمنح الموظفين وقتاً أطول مع عائلاتهم وفترة جيدة للمتعافي قبل العودة إلى العمل وإجازات مرضية أقل. ويؤدي أسبوع العمل الأقصر إلى تقليل الطاقة المطلوبة لتشغيل أماكن العمل. ففي عام 2007، مددت ولاية يوتا الأميركية ساعات العمل من الإثنين إلى الخميس حتى لا يعمل الناس أيام الجمعة. في الأشهر العشرة الأولى من هذه الخطوة، وفرت الولاية ما لا يقل عن 1,8 مليون دولار من فواتير الطاقة. ويرى خبراء أنّ قطاع خدمات الصحة الوطنية يجب أن يعتمد أسبوع عمل مدته أربعة أيام لمعالجة الإرهاق الذي يؤدي إلى استقالة الموظفين فيه أو تقاعدهم مبكرًا، حيث يؤثر نقص العمالة على العديد من قطاعات الاقتصاد البريطاني. ويظهر استطلاع رأي حديث لشركة «Survation» العضو في مجلس الاقتراع البريطاني، أنّ 64 في المائة من الناس في جميع أنحاء المملكة المتحدة يؤيدون فكرة العمل لأربعة أيام، بينما يعارضها 13 في المائة فقط.

ففي عام 2019، قال حزب العمال إنه كان من الممكن تقديم 32 ساعة عمل بدوام كامل في الأسبوع من دون خسارة في الأجور في غضون 10 سنوات، وهي الفكرة التي هاجمها حزب المحافظين، الذي قال إنها ستؤدي إلى «شل خدمات الصحة الوطنية».

وبعد مرور عامين جرّبت حكومات وشركات في بلدان مثل أيسلندا واليابان ونيوزيلندا وإسبانيا العمل لفكرة أربعة أيام، وشهدت طفرات في الإنتاجية فضلاً عن تحسن الصحة العقلية. كما لوحظ أحياناً عدد أيام مرضية أقل. وبحسب الاستطلاع يريد ما يقرب من 50 في المائة من الجمهور البريطاني إلغاء فترة العمل الأسبوعية من 9 صباحاً حتى 5 مساءً. ومن بين أولئك الذين كانوا يؤيدون إلغاء هذا الدوام، قال 42 في المائة إنهم يريدون ساعات عمل أقل وأياماً أقل. يتبع ذلك 38 في المائة ممن يريدون ساعات عمل أقل وأياماً أكثر، وهو ما يمكن أن يجمع بين العمل المرن والعمل بدوام جزئي.

وتجري أيرلندا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا تجارب مماثلة للمملكة المتحدة، فيما حققت أيسلندا نجاحا باهرا في أكبر تجربة لهذا المفهوم في العالم بين عامي 2015 و2019. وقال الباحثون إن الإنتاجية ظلت كما هي أو أفضل في غالبية أماكن العمل وإن ما يقرب من 86 في المائة من إجمالي السكان العاملين في أيسلندا انتقلوا الآن إما إلى العمل لساعات أقل أو اكتسبوا الحق في تقصير ساعات عملهم.

في السياق قال ويل سترونغ، مدير الأبحاث في شركة «اوتونومي» للأبحاث الاقتصادية إن هذه الدراسة في أيسلندا تظهر أن أكبر تجربة على الإطلاق في العالم لأسبوع عمل أقصر في القطاع العام حققت بكل المقاييس نجاحًا ساحقًا. وهو ما يظهر أن القطاع العام مهيأ لبكون رائدًا في أسابيع العمل الأقصر. ويمكن للحكومات الأخرى تعلم الدروس».

وكانت شركة «مايكروسوفت» قد بدأت استخدام أسبوع العمل لمدة أربعة أيام في اليابان في عام 2019، وجاءت الإنتاجية أفضل بكثير، حيث ارتفعت المبيعات لكل موظف بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2018. أمّا إسبانيا فبدأت تجربة العمل لمدة أربعة أيام في الأسبوع في إبريل/نيسان من العام الماضي. ووفقًا لتقرير صادر عن صحيفة ذا غارديان، ستستمر التجربة على مدى ثلاث سنوات مع تخصيص 50 مليون يورو لمساعدة الشركات على تقليل ساعات العمل بأقل قدر من المخاطر.

تستفيد الدول من خلال خفض التلوث وتقليص استهلاك الطاقة

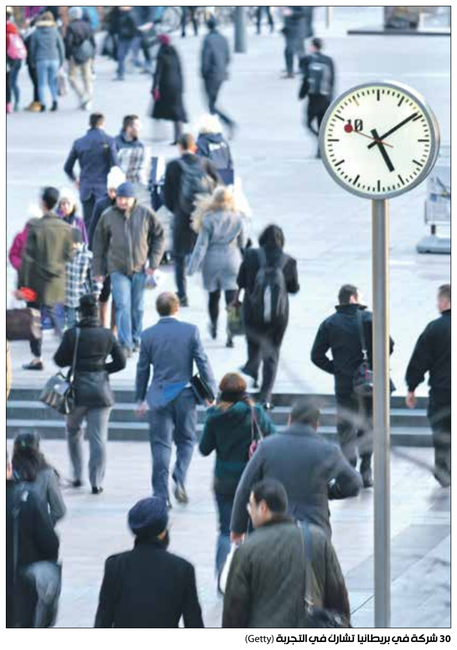

30 شركة في بريطانيا تشارك في التجربة (Getty)

«نورد ستريم 2» في الكماشة

برلين ـ **شادي عاكوم**

تسعى شركة «نورد ستريم إي جي» المشغلة لخط الغاز الروسي نحو ألمانيا إلى تذليل العقبات المتواصلة، وذلك مع إعلان تأسيس الشركة الفرعية المطلوبة للحصول على تراخيص تشغيل خط الأنابيب «نورد ستريم 2» عملاً بمتطلبات القوانين الألمانية. إلا أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس أكد أن الخط لن يمضي قدما إذا غزت موسكو أوكرانيا.

وقد أعلنت الشركة الروسية الأم محدودة المسؤولية لنقل الغاز «غاز فور يوروب» عن إطلاق شركة فرعية في ألمانيا، وأنه تم تعيين رايينهارد أونتيد مديرا تنفيذيا، والذي يمتلك الخبرة وعمل في إدارة العديد من شركات الطاقة، و«أن الجهود ستنصب الآن على تلبية متطلبات استيفاء المطالب الخاصة باستكناف إجراءات التصديق على المشروع الذي تم إنجاز العمل فيه في سبتمبر/ أيلول من العام 2021». وذكرت الشركة في بيانها أن الشركة ستمتلك الجزء الألماني من خط الأنابيب نورد ستريم 2 وتشغله، وهذا سيشمل القسم البالغ طوله 54 كيلومترا في المياه الإقليمية الألمانية ومحطة التفريغ في مدينة لوبمين. إلا أن عملية التصديق على تشغيل خط الأنابيب ستبقى معلقة حتى يتم الانتهاء من نقل الأصول الرئيسية والموارد البشرية إلى الشركة التابعة، وبعدها ستكون السلطات الألمانية الناظمة قادرة على التحقق من مستندات الشركة الفرعية للتأكد من قانونيتها.

الشركة أنشأت فرعا ألمانيا وفق المتطلبات القانونية

لكن برايس قال في حديث تلفزيوني: «أريد أن أكون واضحاً للغاية، إذا غزت روسيا أوكرانيا بطريقة أو بأخرى، فلن يتحرك نورد ستريم 2 إلى الأمام. لن أخوض في التفاصيل، سنعمل مع ألمانيا لضمان عدم المضي قدمًا». ومشروع الطاقة الأكثر إثارة للخلاف في أوروبا، نورد ستريم 2 مصمم لمضاعفة كمية الغاز المتدفق من روسيا مباشرة إلى ألمانيا، متجاوزًا دولة العبور التقليدية أوكرانيا.

وواجه المشروع مقاومة داخل الاتحاد الأوروبي، وكذا من قبل الولايات المتحدة وكذلك أوكرانيا على أساس أنه يزيد من اعتماد أوروبا في مجال الطاقة على روسيا التي تتفادى رسوم عبور أوكرانيا، ويأتي ذلك في ظل مواجهة محتدمة بين موسكو والغرب. ويتخوف الأوروبيون من استخدام روسيا ورقة الغاز لتقوية نفوذها الدولي، فيما أصبحت احتمالات غزو موسكو لأوكرانيا جدية، في مقابل تهديدها من قبل أميركا وأوروبا وبريطانيا بعقوبات واسعة النطاق.

وكانت وكالة الشبكات الفيدرالية الألمانية أوقفت عملية التصديق على تشغيل خط «نوردستريم 2» خلال نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وأشارت الى أن مشغل شبكة نقل الغاز يجب أن يخضع للقانون الألماني عبر إنشاء شركة محلية، لا سيما وأن مقر «نورد ستريم 2 إي جي» موجود في إقليم تسوغ السويسري. وتم إطلاق بناء مشروع أنابيب الغاز نورد ستريم 2 في العام 2018، بتكلفة وصلت إلى 10 مليارات يورو، ويقوم على نقل حوالي 55 مليار متر مكعب من الغاز من روسيا إلى ألمانيا كل عام. وبحسب الشركة المشغلة يمكن أن يزود المشروع 26 مليون أسرة بالغاز.

تشغيل الخط يحتاج إلى خطوات إضافية (بيتر كوفالينف/ Getty)

رؤية

بعد 11 عام ثورة: اقتصاد مصر للمجهول

عبد الحافظ الصاوي

«مصر دولة متقدمة»، هكذا كان حلم الشباب وكل من شارك في ثورة يناير 2011، لذلك كثُرت مشاركات الجميع حول كيف تنهض مصر من دولة نامية، إلى مصاف الدول الصاعدة ثم المتقدمة. لكن بعد الانقلاب العسكري في يوليو 2013، ومرور 11 عامًا على ثورة يناير، أصبح الوضع الاقتصادي والاجتماعي بمصر أسوأ مما كان عليه قبل الثورة، على الرغم من الفرص الاقتصادية التي حصل عليها نظام السيسي، من مساعدات خارجية ومنح وقروض. وبدلًا من توجيه هذه المساعدات والقروض لرفع إنتاجية قطاعي الصناعة والزراعة، تم تبديد هذا الموارد، في توسعة قناة السويس، بلا ضرورة، وكذلك الخروج لمشروعات الكباري والأنفاق والطرق، دون حاجة تنموية مُلحة. فالبنية الأساسية يتم إنشاؤها أو التوسع فيه، في ضوء التخطيط العمراني، وإلا تحولت مشروعات البنية الأساسية إلى عبء على كاهل الاقتصاد. وكمثال وحيد فقط على سوء إدارة الموارد، معاناة الحكومة الآن، من التزاماتها تجاه شركة سيمنس الألمانية، التي نفذت محطات للكهرباء، من خلال قروض بنحو 10 مليارات دولار، حيث أدى وجود هذه المحطات وتشغيلها بالكامل، إلى تحقيق فائض من إنتاج الكهرباء، تعجز مصر عن تسويقه بسعر اقتصادي، ولذلك تضطر لبيع الفائض لدول أخرى، بسعر أقل من التكلفة، أو على الأقل أدنى من السعر الذي تباع به الكهرباء محليًا.

ثمار مُرة

ارتفعت حصيلة الضرائب من 305 مليارات جنيه في عام 2015/2014، إلى مستهدف في 2022/2021 بنحو 983 مليار جنيه، وكذلك ارتفعت الديون المحلية من 1,8 تريليون جنيه عام 2015/2014 إلى 4,7 تريليونات في 2021، وأيضًا الدين الخارجي ارتفع من 48 مليار دولار في 2014 إلى 137 مليار دولار في 2021. ومع ذلك زاد الفقر، ليصل إلى 29,8% من السكان، ويذهب البنك الدولي إلى أن 60% من المجتمع المصري إما فقراء، أو معرضون للفقر، بسبب تقليص الدعم بصورة كبيرة، ورفع أسعار السلع والخدمات الحكومية. كما تغيب الخدمات الضرورية للسكان، فهناك 64% من سكان الريف بمصر لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الآمن. أما عن التعليم، فهو لا يحظى باهتمام السلطة في مصر، والتي عبر عنها السيسي بمقولته «يعمل إيه التعليم في وطن ضايع»، كما صرح نائب وزير التعليم في مجلس النواب، بأن مصر لديها عجز في المعلمين يبلغ 320 ألف معلم، وعجز بالفصول الدراسية يصل إلى 250 ألف فصل، ومع ذلك نرى الإنفاق غير الرشيد للحكومة من مواكب المومياوات أو طريق الكباش، أو مؤتمرات الشباب.

الأزمة التمويلية

تأتي الأزمة التمويلية لمصر من مصدرين أساسيين، الأول عجز الموازنة العامة للدولة، والبالغ 475,5 مليار جنيه بموازنة 2022/2021 (ما يعادل 30,1 مليار دولار)، ولذلك تضطر الحكومة لتدبير هذا العجز من الاقتراض المحلي بنحو 18 مليار دولار، وكذلك اللجوء للاقتراض الخارجي بنحو 12 مليار دولار. والمصدر الثاني للأزمة التمويلية، هو عجز ميزان تجارة السلع والخدمات، حيث تشير بيانات عام 2021/2020 إلى وجود عجز بقيمة 582 مليار جنيه (ما يعادل 36,9 مليار دولار)، ولن يكون هناك علاج لهذا العجز إلا بزيادة صادر لإنتاجها من كافة السلع والخدمات، وبما يؤدي إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي، فضلًا عن التوجه للتصدير. ومعالجة الحكومة للأزمة التمويلية تأتي في إطار شديد التقليدية، بلجوئها لتدوير القروض، أو استهلاك القروض الجديدة بالقروض القديمة، ولذلك تبعاته، من حرمان الأجيال الحالية من توفير الخدمات بشكل جيد، وتحميل الأجيال القادمة أعباء الديون الحالية.

زيادة معدلات الفساد

أتى ترتيب مصر في المرتبة 117 من بين 180 دولة، وذلك وفق بيانات مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، لعام 2020، وكانت مصر تحتل المرتبة 106 عام 2019. ورصد تقرير لمنظمة الشفافية، عدة ممارسات تتسم بالفساد من قبل مصر في القروض التي حصلت عليها، من صندوق النقد الدولي، لمواجهة جائحة كورونا، منها: أن النظام المصري تعمد إضعاف القضاء، ودللوا على ذلك بقيام نظام السيسي بتعديل قانوني يسمح له بعزل رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك من أجل الإطاحة بالمستشار هشام جنينة. والمخالفة الثانية، أن حكومة مصر طلبت من صندوق النقد تأجيل نشر بيانات القرض والتقرير الخاص بها لعدة أشهر، بينما المتعارف عليه أن يتم النشر خلال أيام بعد تقديم القرض، ولم تقم الحكومة المصرية بنشر البيانات الكافية لبيان كيف تصرفت في الأموال التي حصلت عليها من صندوق النقد. والمخالفة الثالثة التي رصدها تقرير منظمة الشفافية، أن ما يقوم به النظام المصري من قمع وانتقام، يحول دون مشاركة الصحافيين والسياسيين من أن يقوموا بنشر ممارسات الفساد أو الحديث عنها. وأخيرًا وليس أخيرًا، فممارسات السيسي في كثير من إدارة وإسناد المشروعات العامة، ذات التكلفة الكبيرة يتم التصرف فيها بطريقة تخالف القانون، وتفتقر للشفافية، ومنها على سبيل المثال، ما تم من إسناد طريق «دشنا» في محافظة قنا، تصل تكلفته لحوالي 2,5 مليار جنيه إلى الحاج سعيد (مقاول مصري) بتعليمات شفاهية، دون اعتبار لأنظمة المراجعة والمراقبة.

التخلف التكنولوجي

معلوم أن صادرات التكنولوجية المتقدمة لمصر، عام 2020 بلغت 343 مليون دولار فقط لا غير، وذلك حسب أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي، علما بأن صادرات مصر السلعية في عام 2021/2020 كانت بحدود 28,6 مليار دولار، منها 8,5 مليارات صادرات بترولية، ويتضح من تواضع الصادرات السلعية لمصر، غياب القيمة المضافة العالية، إذ إن غالبية صادرات مصر السلعية من المواد الخام، والسلع التقليدية، فضلًا عن أن مصر إلى الآن عاجزة عن إنتاج خطوط الإنتاج لمصانعها، ويتم استيرادها وقطع غيارها، من الخارج. وإن كان من الضروري القول بأن مصر لديها كفاءات علمية، ولكن الإرادة السياسية غائبة عن توظيفها، ولا ترغب في التطوير والاستفادة منها، وهو ما يشجع على هجرة العلماء، إلى الخارج.